

أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في تعظيم القيمة السوقية لأسهم عينة من المصارف العاملة في محافظة السليمانية

سعود غالي صبر¹ و سامان حمه صالح نوري²

¹ كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

² كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

العمل، ولتحقيق ذلك فإنه على الإدارة إدراك أهمية امتلاكها لنظام رقابة فاعلة يعتمد على معلومات ذات خصائص جيدة، وعلى مجموعة من القوانين والقواعد التنظيمية لتحقيق الأهداف العامة.

2. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مساعدة الإدارات العليا والوسطى في المصارف العراقية في التركيز على أهم التحديات التي تواجه تلك الإدارات، وهي احتمال قيام الموظفين باستغلال وضعهم الوظيفي للقيام بأعمال تسيء إلى سمعة المصرف وتعرقل تحقيق أهدافه، ودور الحوكمة في الرقابة والأشراف اللذين يسهمان في تحقيق أهداف المصرف.

3. هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ومؤشراتها في المصارف العراقية بعد اللقاء الضوء على مفهومها وأسباب ودوافع انتشارها، كما يهدف البحث كذلك إلى التعرف على الجوانب الإيجابية ومبادئ حوكمة المؤسسات وأهميتها والأطراف المسؤولة عن تنفيذ اليات الحوكمة.

4. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة الأولى:

- 1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مبادئ الحوكمة المصرفية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:
- 2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى تطبيق قواعد الحوكمة والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.
- 3- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.
- 4- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.
- 5- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

المستخلص:-- تهدف الدراسة الى تحديد ومعرفة مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في تعظيم القيمة السوقية في العمل المصرفي لعينة من المصارف في محافظة السليمانية، وقد ركزت مشكلة البحث على معرفة وقياس علاقات الارتباط والاثر لتطبيقات ومؤشرات الحوكمة المصرفية والقيمة السوقية للمصارف قيد البحث، جاءت الدراسة في اربع فصول تناول الأول في منهجية البحث والدراسات السابقة اما الفصل الثاني تتناول موضوعا عن الإطار النظري للحوكمة، فيما ينصرف الفصل الثالث في تحليل القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة البحث، وأخيراً تخصص الفصل الأخير الجانب العملي في مناقشة نتائج التحليل والاختبار، وقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

الكلمات البالة: الحوكمة ، القيمة السوقية ، الاسهم ،الاسواق المالية، المصارف.

المقدمة

تركز الاهتمام في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والمصارف، وذلك نتيجة للتطورات السريعة في الاسواق المالية وعمولة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، وينطلق هذا البحث من تعريف بنك التسويات الدولية الذي يؤكد على أن الحوكمة في المصارف هي الاساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجالس الادارة والادارة العليا التي تحدد كيفية بلوغ اهداف المصرف وتحقيق التشغيل الكفوء وتعظيم القيمة السوقية، وحماية المصالح السائدة بما يحقق مصالح المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وترتكز الحوكمة المصرفية على عنصرين أساسيين هما الادارة السليمة والشفافية، وهما يعززان أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي كون أن المصارف تعد من أهم مصادر التمويل للأفراد والشركات على حد سواء.

المبحث الأول

أسلوب البحث ومنهجيته

1. مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث حول ظاهرة عامة تعاني منها المصارف العراقية وهي الحاجة الى ضبط سلوك العاملين بما يضمن تحسين الأداء ومواكبة التطور التي تفرضه بيئة

المبحث الثاني الإطار النظري

أولاً- الحوكمة:

لقد جاءت تطبيقات قواعد الحوكمة نتيجة التطور الحاصل في ملكية الشركات وظهور الشركات المساهمة في ظهور نظرية الوكالة، التي جاءت كذلك نتيجة لوقوع عدد من المشكلات فيما بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين، وبسبب تعارض المصالح، لذلك أدت جميع هذه النواحي إلى الاهتمام بضرورة إيجاد قوانين ولوائح تعمل على حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والإداري، من خلال الفصل بين الملكية والإدارة (نخاعة، 2015، 15)، فضلاً عن التطور الاقتصادي الكبير في معظم بلدان العالم، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية جميعها أدى إلى توسع الشركات وتحققها أرباحاً عالية وخلق فرص استثمارية جديدة وفرص عمل في البلدان التي تعمل فيها، وحتى تحافظ هذه الشركات على تميزها فإنه يتحتم عليها أن تعمل على إيجاد هياكل إدارية سليمة من خلال تبني تطبيق قواعد حوكمة الشركات التي تضمن مستوى معين من الشفافية والعدالة والدقة المالية التي من خلالها تحدد حقوق ومسؤوليات مختلف الأطراف من مثل مجلس الإدارة وإدارة الشركة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وأن الهدف من ذلك هو خلق علاقة بين الإدارة والمجلس والملاك وجميع الأطراف ذات العلاقة التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة ومراقبة الأداء المؤسسي على وفق إجراءات المراقبة والتوجيه الأمثل لاستخدام موارد الشركة بكفاءة وفعالية (سليمان، 2008، 15).

وفيما يتعلق بمهية مصطلح الحوكمة، فقد طرح الباحثون العديد من الآراء حول هذا المصطلح إذ يجدها (زين الدين وجابر، 2012، 3) بأنها النظام الذي بموجبه تدار وتوجه وتنظم وتراقب الشركات، فيما يعرفها (دودين، 2015، 71) بكونها الأسلوب الذي ينظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، أما (سليمان، 2008، 15) فقد أشار إلى أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات ومراقبتها وتوجيهها وتنظيمها، ويعرفها (الغريب، 2012، 16) باعتبارها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تساهم في تحقيق التوازن في المصالح بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة من إدارة ومساهمين وأية أطراف أخرى ذات العلاقة بها، كذلك يمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملات الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة ومن ناحية أخرى (حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) (سليمان، 2009، ص 18-17).

واستناداً لما سبق ومن وجهة نظر الباحث تعرف الحوكمة بأنها قوانين شرعت لتكون أشمل وأوسع مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات، فضلاً عن تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وأصحاب المصالح، ومن جهة أخرى تشمل (الحوكمة) شركات القطاعين الخاص والعالم أو المؤسسات العامة التابعة للدولة لتنفيذ الرقابة بكل المعايير العلمية والشفافية المهنية للنهوض بالقطاع الإنتاجي على مستوى مساهمة الأفراد وجذب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وخاصة على مستوى القطاع العام، فضلاً عن تقليل هدر المال العام.

أ. مفهوم الحوكمة وماهيتها:

تعد تطبيقات قواعد الحوكمة نتيجة التطور الحاصل في ملكية الشركات وظهور الشركات المساهمة فضلاً عن ظهور نظرية الوكالة، التي جاءت نتيجة لوقوع عدد من المشكلات فيما بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين، وذلك نتيجة لتعارض

6- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الفرضية الرئيسة الثانية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمبادئ الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى تطبيق قواعد الحوكمة في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.
- 2- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.
- 3- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.
- 4- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى تحمل المدير وأعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.
- 5- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى المحافظة على حقوق المساهمين في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.
- 6- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

5. منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع الذي يروم عرض بيانات وحقائق مرتبطة بحوكمة المصارف ومدى تطبيق مبادئها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات تهتم بموضوع الحوكمة المصرفية ومدى تأثيرها في القيمة السوقية.

6. مجتمع البحث وخصائصه

تمثل مجتمع البحث بعينة من المصارف العاملة في محافظة السليمانية

الجدول رقم (1) يوضح حجم العينة الموزعة وعدد الاستجابات الصالحة للتحليل

ت	المصرف	المكان	الاستجابات الموزعة	الاستجابة الصالحة للتطبيق
1	مصرف كورنستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتعبئة	السليمانية	8	7
2	مصرف المنصور للاستثمار	السليمانية	8	8
3	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	السليمانية	8	8
4	مصرف R.T	السليمانية	8	7
5	مصرف الأهلي العراقي	السليمانية	8	8
6	مصرف العراق الاسلامي	السليمانية	8	7
7	مصرف بغداد	السليمانية	8	6
8	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	السليمانية	8	8
9	مصرف ثور الدولي للاستثمار	السليمانية	8	7
10	المصرف الأهلي العراقي	السليمانية	8	8
11	مصرف الاستثمار العراقي جوارياح	السليمانية	8	8
12	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	السليمانية	8	7
13	المصرف المتحد للاستثمار	السليمانية	8	8
14	مصرف جيهان	السليمانية	8	8
15	مصرف الجيزة العراقي	السليمانية	8	7
16	مصرف الاستثمار العراقي - شارع سالم	السليمانية	8	8
17	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	السليمانية	8	8
18	مصرف نجلة والفرات للتنمية والاستثمار	السليمانية	8	6
	المجموع		144	134

مختلفة لضمان وصولها الى المستفيدين، كما يجب أن تكون البيانات شفافة أي أن تكون حقيقية تعبر عن واقع الشركة الفعلي.

ج. مبدأ مدى المحافظة على حقوق المساهمين: يتضمن هذا المبدأ مدى توافر وسائل نقل وتحويل ملكية الأسهم التي تضمن حقوق المساهمين، وكذلك إمكانية التصويت وانتخاب مجلس الإدارة في الجمعية العمومية، وقدرة المساهمين للحصول على المعلومات المالية والتقارير السنوية، ومدى استطاعتهم ممارسة رقابة الأداء في الشركة والحصول على مقسوم ارباح سنوي، اذ يعني ذلك توافر هذه الحقوق لحماية المساهمين والعكس صحيح.

د. مبدأ مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم: يتحقق هذا المبدأ من خلال تحديد صلاحيات مجلس الإدارة في القانون الداخلي وعقد التأسيس للشركة، وذلك لضمان تحقيق مصلحة جميع الأطراف ذات العلاقة ومن ضمنهم المساهمون الذين يربطهم بإدارة الشركة عقد الإدارة بالوكالة من ناحية اتخاذ القرارات وتنفيذ المهام الرئيسة للشركة (صهيون، 2015، 26).

هـ. مبدأ مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين: يتحقق هذا المبدأ من خلال العدالة في معاملة المساهمين من ناحية توفير المعلومات والدفاع عن حقوق المساهمين القانونية، والإفصاح عن مصالح أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وتعويض المساهمين في حال اكتشاف الأخير انه لا يعمل على تحقيق مصالح المساهمين (بن زواي، 2016، 56).

مقومات حوكمة المصارف

لإنجاح عمليات الحوكمة في المصارف فإنه يجب توافر مجموعة من المقومات وكما يأتي (دباب، 2014، 21).

- أ. توافر القوانين واللوائح الخاصة لضبط الأداء الإداري للشركات.
- ب. توافر لجان أساسية ومنها لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الشركة.
- ج. تحديد السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للشركة.
- د. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية للمعلومات المفصح عنها.
- هـ. وجود سمات رقابية تشرف على أداء الشركة.

المعايير الدولية للحوكمة

يتوجب الالتزام بالمعايير الدولية وذلك لرصانتها ومصداقيتها والانطلاق بالاستثمارات لجذب الأفراد والأخذ بالاقتصاد نحو التحسن، ومن هذه المعايير على سبيل المثال ما يأتي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، الجزء الأول).

1- معيار التدقيق الدولي 265: يتضمن هذا المعيار الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة.

2- إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة وضابقتها والتدقيق والتحكيم والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات الصلة.

إن العوامل والأسباب التي ساعدت على ظهور الرقابة الداخلية حيث كانت الوحدة الاقتصادية الصغيرة مملوكة من قبل شخص واحد وهو القائم بإدارتها وراقبتها، لذا كانت لديه المعلومات الشاملة والتفصيلية للنواحي الفنية كافة نظراً لضآلة حجمها. ونظراً لاتساع الوحدات وظهور الأقسام والفروع المتعددة فقد اتسع نطاق أعمال القائمين بإدارة هذه الوحدات وواجباتهم، الأمر الذي أدى إلى عجز الأفراد عن القيام بجميع الوظائف بأنفسهم فظهرت الحاجة إلى الفنيين لأجل المساعدة في تنفيذ الأعمال بسهولة، ونتيجة لذلك فقد قام المالكون بتعيين مدراء مهنيين وتفويض السلطات إليهم ومنحهم عدداً من

المصالح، وأن جميع هذه النواحي أدت الى الاهتمام بضرورة إيجاد قوانين ولوائح تعمل على حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والإداري، من خلال الفصل بين الملكية والإدارة (نجا، 2015، 15)، فضلاً عن التطور الاقتصادي الكبير في معظم بلدان العالم، وظهور العولمة وتخريب الأسواق المالية جميعها أدى إلى توسع الشركات وتحقيقها أرباحاً عالية وخلق فرص استثمارية جديدة وفرص عمل في البلدان التي تعمل فيها، وحتى تحافظ هذه الشركات على تميزها فإنه يتحتم عليها ان تعمل على إيجاد هياكل ادارية سليمة من خلال تبني تطبيق قواعد حوكمة الشركات التي تضمن مستوى معين من الشفافية والعدالة والدقة المالية التي من خلالها تحدد حقوق ومسؤوليات مختلف الأطراف من مثل مجلس الإدارة وادارة الشركة والمساهمين وغيرها من أصحاب المصالح في الشركة، وأن الهدف من ذلك هو خلق علاقة بين الإدارة والمجلس والملاك وجميع الأطراف ذات العلاقة التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة ومراقبة الأداء المؤسسي على وفق إجراءات المراقبة والتوجيه الأمثل لاستخدام موارد الشركة بكفاءة وفعالية (سليمان، 2008، 15).

وفيما يتعلق بمهية مصطلح الحوكمة، فقد طرح الباحثون العديد من الآراء حول هذا المصطلح إذ يجدها (زين الدين وجابر، 2012، 3) بأنها النظام الذي بموجبه تدار وتوجه وتنظم وتراقب

الشركات، فيما يعرفها (دودين، 2015، 71) بكونها الأسلوب الذي ينظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، اما (سليمان، 2008، 15) فقد أشار الى انها النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات ومراقبتها وتوجيهها وتنظيمها، ويعرفها (الغريب، 2012، 16) باعتبارها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تساهم في تحقيق التوازن في المصالح بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة من ادارة ومساهمين واية اطراف اخرى ذات العلاقة بها، كذلك يمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة ومن ناحية أخرى (حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) (سليمان، 2009، ص 17-18).

واستناداً لما سبق ومن وجهة نظر الباحث تعرف الحوكمة بأنها قوانين شرعت لتكون أشمل وأوسع مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات، فضلاً عن تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وأصحاب المصالح، ومن جهة اخرى تشمل (الحوكمة) شركات القطاعين الخاص و العام أو المؤسسات العامة التابعة للدولة لتنفيذ الرقابة بكل المعايير العلمية والشفافية المهنية للنهوض بالقطاع الإنتاجي على مستوى مساهمة الأفراد وجذب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وخاصة على مستوى القطاع العام، فضلاً عن تقليل هدر المال العام.

مبادئ الحوكمة

تعد الحوكمة العمود الفقري الذي نستند عليه للحكم على حسن الأداء المؤسسي من عدمه وكما هو موضح أدناه (اسماعيل، 2010، 49).

أ. مبدأ مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية: يتحقق هذا المبدأ من خلال التعاون بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة والشركة من حيث الإدارة ورقابة الأداء وتوفير المعلومات الملائمة والموثوقة من أجل ضمان المحافظة على مصالحهم في حال انتهاكها.

ب. مبدأ مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية ويتحقق هذا المبدأ من خلال الإفصاح عن بيانات دقيقة وشاملة وفي التوقيت المناسب من خلال قنوات

3- معيار ضبط جودة الأداء الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، إذ يوضح هذا المعيار ما يأتي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، الجزء الأول).

- مسؤولية الإدارة: تعتبر الإدارة مسؤولة عن إنشاء نظام للرقابة الداخلية والمحافظة عليه والإشراف المستمر على تنفيذه وتطويره بما يلائم الظروف.
- التأكد المعقول: يعطي نظام الرقابة الداخلية تأكيداً معقولاً ولكن ليس مطلقاً.
- الفصل بين الوظائف: هناك وظائف متعارضة مع أغراض الرقابة المحاسبية، وهي تلك التي تضع شخصاً في مركز يسمح له بارتكاب الأخطاء المتعمدة والغش، وتغطية ذلك في أثناء قيامه بواجباته العادية وبناء على ذلك فإنه من الضروري الفصل بين الوظائف من

مثل الترخيص أو التصريح بالعمليات والتسجيل في الدفاتر والاحتفاظ بالأصول. إن هذا الفصل يقلل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش ويدعم الرقابة المحاسبية.

معايير حوكمة المصارف بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

إن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة متكونة من مجموعة من البلدان الصناعية المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر وتهدف هذه المنظمة إلى مساعدة الحكومات الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة في تقويم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لإدارة الشركات، ولتحقيق هذا الهدف فقد أصدرت المنظمة عام 1999 خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات القابلة للتطبيق في الشركات العامة والخاصة سواء أكانت مدرجة أم غير مدرجة في أسواق المال (OECD)، وفي عام 2014 تم تطوير هذه المبادئ بإضافة مبدأ آخر لكي تصبح ستة مبادئ: www.oecd.org.

- حقوق المساهمين.
 - دور أصحاب المصالح: يقصد بأصحاب المصالح هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة كالبنوك والعمال وحملات والسنديت والموردين والعملاء.... الخ. ويشمل هذا المعيار احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك اليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.
 - إطار فعال للحوكمة: ويتضمن هذا المعيار أن يساهم نظام حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية وكفاءة الاسواق، كما يجب ان يكون متناسقا مع احكام القانون.
 - مسؤوليات مجلس الإدارة: يشمل هذا المعيار هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه، ودوره في الاشراف على الإدارة التنفيذية.
 - معاملة متساوية للمساهمين.
 - الافصاح والشفافية: يشمل ذلك الافصاح عن المعلومات المهمة ودور مراقب الحسابات في الشركة، ويتم الافصاح عن المعلومات بكل شفافية وبطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح وفي الوقت المناسب.
- أكدت العديد من الدراسات عقب الأزمات والانهيارات المالية التي عرفتها بعض الشركات في البلدان المتقدمة والناشئة أن أهم أسبابها هو الفساد المالي والإداري الناتج عن ضعف الرقابة والمساءلة وانعدام الشفافية والوضوح في المعلومات التي تقدمها إدارة الشركات، مما أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح وفقدان الثقة في هذه الشركات. لذلك زاد الاهتمام بالحوكمة في العديد من البلدان سواء المتقدمة أو الناشئة وحتى البلدان العربية باعتبارها الأداة المناسبة للحد من الممارسات السلبية للإدارة والقضاء على الفساد المالي والإداري.

اختصاصاتهم، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود الرقابة الكافية على أعمالهم للتأكد من سلامة قيامهم بواجباتهم طبقاً للسياسات المرسومة لهم (البطمة، 1985، 13).

يمكن اعتبار ظهور شركات الأموال ذات الإمكانيات المالية الضخمة عاملاً أساسياً في ضرورة إيجاد نظام للرقابة الداخلية وتبينه، إذ ترتب على ظهور هذه الشركات ما يدعو إلى الاهتمام بهذا النظام وللأسباب الآتية:

- كبر حجم الوحدات الاقتصادية وتعدد عملياتها: إن كبر حجم الوحدات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة بإمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة الوحدات، لذلك اقتضى الأمر الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية من مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها (عبد الله، 2010، 166).

ب. حاجة الوحدات الاقتصادية إلى حماية الأموال وصيانتها: بسبب توسع الأعمال وتعددتها فقد تطورت الحاجة إلى نظام الرقابة الداخلية، وبات من الضروري أن يكون الهدف العام الذي ينبغي أن تحققه الوحدة من وضع نظام الرقابة الداخلية وتطبيقه هو التوفيق بين أداء العاملين وأهداف الوحدة التي تسعى إلى تحقيقها (توماس وهنكي، 2000، 370).

عليه فإنه لا بد من الرقابة المحاسبية التي تتضمن الخرائط التنظيمية وجميع الطرائق والإجراءات ووسائل التنسيق التي تعنى بصفة مباشرة بحماية الموجودات ودقة السجلات المحاسبية وسلامتها والإجراءات التي تحكم دقة البيانات المحاسبية. إن الرقابة الداخلية يمكن أن تسمى الرقابة الوقائية (المانعة) وذلك لأنها تمكن من حماية الأصول والموارد من سوء الاستعمال وكذلك التحقق من صحة الحسابات ومصادقتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية، لذلك يتم تصميم نظام الرقابة المحاسبية لتوفير الدقة والمحافظة على أموال المؤسسة (المطارنة، 2006، 208). ولذلك فإن للرقابة المحاسبية أساليب نذكر منها (أشتيوي، 1993، 198).

- التكاليف المعيارية
 - إعداد موازين المراجعة بصفة دورية.
 - عمل مذكرات تسوية المصرف بشكل دوري.
 - إتباع نظام يعنى بالجرد المستمر للموجودات ومطابقته مع الجرد الفعلي لها وذلك من حين لآخر.
 - وجود دورة مستندية لكل نشاط من أنشطة الوحدة.
 - وجود قسم أو إدارة للتدقيق الداخلي.
 - التوصيف الوظيفي الواضح وتحديد المسؤوليات بحيث لا ينفرد شخص معين بتنفيذ عملية بكاملها. إن مسؤولية التأكد من أن الهيكل التنظيمي للرقابة يؤدي إلى تقليل فرص الأخطاء المقصودة وغير المقصودة تقع على عاتق الإدارة وليست ضمن مسؤولية المدقق.
- إن المورد من النقاط السابقة يركز على الضبط الداخلي الذي يعرف بأنه ذلك النظام الذي يحوي على خطة الوحدة الاقتصادية وكافة الطرائق التنسيقية والإجراءات المتخذة منها لغرض حماية موجوداتها وفحص مدى دقة الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تنمي الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

اهمية حوكمة المصارف

- تفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره والعمل على تقليبه إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية للمصارف.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأيّة ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين في المصارف.

المبحث الثالث:

اساسيات عن القيمة السوقية للاسهم

هناك عدة أنواع من الأدوات المستخدمة ومن خلال هذه الأدوات تمارس الأسواق المالية عملها مثل الأسهم والسندات والمستحقات وسوف نبحت فقط في مفهوم الاسهم و انواعها وخصائصها:

اولا- مفهوم الاسهم و انواعها :

1- مفهوم الاسهم :

-تعد الأسهم من أكثر أدوات الأسواق المالية استخداما بين المستثمرين كافة وتصدرها الشركات لتمويل استثماراتها طويلة الأجل وتمثل أداة ملكية تتمتع بأرباح سنوية فضلا عن الأرباح المتحققة من التغيرات التي تحصل في الأسعار السوقية وتتغير أرباح السهم بتغير إيراد الشركة، وليس للسهم فترة استحقاق وأن صاحب السهم له الحق أن يطالب بقيمة السهم فقط عند تصفية الشركة وكذلك لا يحق له أن يحصل على الإيرادات إلا عندما تتحقق فعلا في الشركة لكن هناك بعض الشركات تعطي حقوقاً لصاحب السهم وذلك لحصر الملكية فقط عند مالكيها للسيطرة على الإدارة (الزبيدي، 2009:42-41).

-كما تعد الأسهم أداة التمويل الأولى لتكوين رأس مال الوحدات الاقتصادية المساهمة، ويمثل السهم جزءاً من رأس المال للوحدة الاقتصادية التي أصدرته، وكذلك تمثل الحصة سهم من أسهم الوحدة الاقتصادية التي يمتلكها شخص معين، وكما هو معروف أن الوحدة الاقتصادية تطرح للاكتتاب العام الأسهم التي قامت بإصدارها، ويمكن أن يعرف السهم على انه الوثيقة التي، تمثل حصة الشخص المساهم في رأس مال الوحدة الاقتصادية. (Pilbeam, 2010: 111).

2- انواع الاسهم:

يوجد نوعان من الأسهم هما (Ross and others, 2002: 216-219).

أ- الأسهم العادية :

- هي عبارة عن حقوق ملكية بدون أولوية لتوزيعات الأرباح أم في حالة الإفلاس.
- كما تعرف الأسهم العادية بحقوق حملة الأسهم، وتمثل حصص الملكية في الوحدة الاقتصادية.

أنواع الأسهم العادية

أن الأسهم العادية لا تكون لها نفس الحقوق والامتيازات بل توجد هناك فروقات في عوائدها ومقسوم أرباحها وحجم تداولها في الأسواق و المخاطر التي ترتبط بالتعامل بها

كما أن كثيراً من المستثمرين باتوا يتوقعون معلومات أوفر عن المخاطر ومستويات أكثر ارتفاعاً من العوائد. وازداد الإحساس بأن الأنظمة ووسائل الرقابة التي تدعم إدارة المخاطر كانت وما زالت وفي كثير من الأحيان غير كافية. كما أن المعلومات الأساسية من مثل الطريقة التي يتم بها احتساب نصيب الأرباح بالنسبة للفئات المختلفة من المودعين لا تتوافر في كثير من الحالات، كذلك لا يتم الإعلان عن تفاصيل الاستثمارات المختلفة للأموال من طرف هذه البنوك، وتتجلى أهمية حوكمة المصارف في ما يأتي:

- أ. محاربة الفساد الداخلي في المصارف وعدم السماح بوجوده أو استمراره، وأنها محاولة للقضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
 - ب. تحقيق السلامة والصحة من خلال الحرص على عدم وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمرار هذه الأخطاء.
 - ج. تقليل الأخطاء إلى اقل قدر ممكن من خلال استخدام النظم الرقابي والوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب المصرف تكاليف وأعباء هذه الأخطاء. (بن زوي، 2016، 56).
 - د. محاربة الانحرافات ان وجدت وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا لمصالح الأطراف ذات العلاقة بالمصارف.
- تحقيق وضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة الموظفين بدءاً من مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين إلى أصغر موظف في المصرف (السلهان، 2009، 29).

مبررات حوكمة المصارف

هناك مجموعة من المبررات الموجبة لتطبيق الحوكمة في المصارف وهي كما يأتي:

- أ. المبررات الاقتصادية: ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الحوكمة تعد أحد أهم عوامل تحسين العملية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المتعاملين الحاليين والمحتملين مع المصارف، وأن وجود نظام حوكمة فعال في أي قطاع بعامة والمصرفي بخاصة يساهم في توفير تسريع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة الدخل القومي بشكل جيد، وكذلك فإن زيادة الثقة تؤدي الى اندفاع المودعين وتوظيف أموالهم في المصارف، مما يساهم في زيادة عرض الأموال التي تؤدي بدورها الى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمار، مما ينعكس على تكلفة الإنتاج ويعزز النمو الاقتصادي (الشمرى، 2008، 128).

ب. المبررات الاجتماعية: تساهم حوكمة المصارف في الاستخدام الكفء للموارد وضمان حق المساهمة، وهي تهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بعامة مع المصارف والقطاعات الأخرى مع بعضها بخاصة، إذ يرغب كل بلد أن تنمو الشركات العاملة وتزدهر ضمن حدوده لتوفير فرص العمل والخدمات، واشباع الحاجات الأخرى لتحسين المستوى الاجتماعي من خلال أهم قطاع، وهو القطاع المصرفي.

- ج. مبررات محاسبية ورقابية (الشمي، 2012، 21).
- محاربة الفساد المالي والإداري في المصارف وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة الموظفين في المصارف من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للموظفين فيها.

ج. عدم جواز اصدار السهم بقيمة نقل عن قيمته الاسمية.

د. تحديد المسؤولية بقيمة السهم.

هـ. قابلية السهم للتداول وهي اهم ميزة لنظام الأسهم لسهولة نقل ملكيتها ، فحلمة الأسهم يمكنهم أن يبيعوا جزءاً أو كل أسهمهم وبأي وقت من دون الحصول على موافقة الوحدة الاقتصادية أو حملة الأسهم الآخرين.

ثانياً: القيمة السوقية للاسهم وانواعها

1- مفهوم القيمة

أن القيمة مفهوم واسع لا يسهل احتواءه ، اذ يختلط ويتداخل بمعظم جوانب الحياة ويتحكم بها ، ويمكن إرجاع كلمة Value إلى أصلها الفرنسي الذي يأتي من كلمة Valoir والتي تكون ترجمتها الدقيقة للإنكليزية To be worth وتعني قيمة أو قيمة مالية ، ومفهوم القيمة يتفرع منها اتجاهان أو بعدان:

أولها : البعد الأخلاقي الذي يتضمن اعتبارات الاحترام والتقدير ، وبذلك فان التقويم يقوم على تقدير الشيء من خلال تحديد استحقاقه الجوهري ، وهذا البعد من القيمة يصعب قياسه كميًا على الرغم من أهمية هذا البعد في بناء المجتمعات وتدعيم هيكلها الأخلاقية ، وبذلك لا يمكن قياسها لارتباطها بمفاهيم لا يمكن التعبير عنها بشكل مادي او كمي مثل مفاهيم العدالة والأخلاق

ثانيها : البعد المادي الذي يلاحظ اختلاطه بمفهوم السعر Price الذي يمثل النسبة بين شيء ما وما يوازيه أو يقابله من النقد ، أو ينظر إلى السعر على انه المبلغ الذي يدفع لأجل الحصول على

سلعة أو خدمة معينة ، وبذلك تعد الأسعار أقياما مادية قابلة للملاحظة والتحديد في الصفقات التجارية ، أما في الرياضيات فينظر للقيمة على أنها العدد أو الكمية التي يمكن التعبير عنها بالرموز أو الإشكال (Most,1977 : 142-143).

2- مداخل القيمة

تقتصر مداخل القيمة على ثلاث مداخل كالآتي:

أ. مدخل الدخل : الذي يستند اليه القموم في تقويم انجازالوحدة الاقتصادية من خلال المعلومات التي يتم الحصول عليها من كشف الدخل والكشوفات المعدة على ضوئها.

ب. مدخل السوق : الذي بموجبه يقوم القموم بتطبيق تعليمات التقويم للوحدات الاقتصادية العامة أو التعليمات التي استحدثتها نتيجة نشوء صفقات تجارية بين الوحدات الاقتصادية العامة والوحدات الاقتصادية الخاصة ، أو بالأحرى التعليمات التي تستحدث في السوق نتيجة التعاملات التجارية في السوق بين أطراف مختلفة.

ج. مدخل الوجود : الذي من خلاله يتحتم على القموم الاختيار بين تقويم الموجودات الملموسة بمعزل عن الموجودات غير الملموسة ، او يقوم بدمج الموجودات الملموسة وغير الملموسة في مجموعة واحدة وتقويمها . (Hitchner,2003 : 7)

3- أنواع القيم للأسهم

أ. القيمة الاسمية : عادة يتم إصدار الأسهم سواء كانت عادية أم ممتازة بقيمة اسمية ، والقيمة الاسمية هي القيمة التي يتم تثبيتها على شهادة السهم عند اصداره ، ويمكن أن يتم إصدارأسهم بدون قيمة في حالات معينة فيقوم مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية في تحديد قيمة الأسهم التي ليس لديها قيمة اسمية (اذا كان القانون يميز ذلك) والقيمة التي يحددها مجلس الإدارة للسهم تسمى القيمة المحددة. (Ross and others, 2002:371)

وغير ذلك من العوامل التي أظهرت أنواعا عديدة من الأسهم أهمها الآتي: (Natale,2000:26).

- أسهم الدخل : وهي الاسهم التي تحصل على اعلى مقسوم أرباح وذلك لان الصناعات التي تسل بها الوحدات الاقتصادية المصدرة لهذه الأسهم لا تتعرض للكثير من المخاطر .

- أسهم القيمة : وهي الأسهم الي تحتاج الوحدات الاقتصادية المصدرة لها وقتا طويلا لتحقيق الأرباح ، فان معظم المستثمرين لا يرغبون بالإقبال على هذا النوع من الأسهم باستثناء المستثمرين الصبورين ذوي الأفاق الزمنية البعيدة.

- أسهم مضمونة الربح : وهي الأسهم التي تكون الوحدات الاقتصادية المصدرة لها كبيرة الحجم وقد أثبتت جدارة في المجال الذي تعمل فيه وتقوم بتحقيق عوائد مستقرة ، لذا تتمتع أسهمها بنشاط تجاري وقوة السيولة النقدية والتسويق ويعتبرها حاملوها انها مخزن للثروة وضمان لاستلام مقسوم أرباح منتظم في الوقت نفسه.

- أسهم المضاربة : وهي الأسهم التي تنتصف الوحدات الاقتصادية المصدرة لها بإمكانية حصول زيادات كبيرة في السعر وتحمل درجات عالية من المخاطرة ، وتولد هذه الأسهم أما عوائد رأسالية عالية أو خسائر رأسالية كبيرة.

- الأسهم المقيدة : وهي أسهم ممنوحة للعاملين في الوحدة الاقتصادية من دون أن يتحمل المنوح أي كلفة او تكون مقابل كلفة ضئيلة وعادة ما تكون قابلة للإلغاء اذا ما ترك الموظف عمله في الوحدة الاقتصادية قبل الوقت المتفق عليه أي أن هذه الأسهم تمثل مكافآت للاحتفاظ بالعاملين ، وتمثل القيود بعدم السماح لحامل هذه الأسهم أن يقوم ببيعها خلال مدة تتراوح من 3-5 سنوات ، وباقى حقوقه تكون طبيعية مثل التصويت والحصول على كوابونات توزيعات الأرباح.

ب- الأسهم الممتازة :

- تعطي صاحبها أولوية توزيع الأرباح في حامل الأسهم العادية وعادة تكون ذات معدل أرباح ثابت وأحيانا بدون حقوق التصويت وغالبا ما يكون للمساهمين الحق في شراء أي أسهم إضافية تباعها الشركة ويسمى هذا الحق بالحق الوقائي يحمي سيطرة المساهمين الحاليين ويمنع ضعف قيمة أسهمهم (Brigham and ehrhardt,2014:313).

- تقع الأسهم الممتازة في مكان ما بين القروض والأسهم العادية ، فهي تشبه القروض في أنها تحمل التزاما من جانب الوحدة الاقتصادية للقيام بمدفوعات منتظمة في مدد معروفة (لها الأفضلية عند توزيع مقسوم الأرباح ، إذ يحصل حملة الأسهم الممتازة على حصتهم من صافي الأرباح بعد الضريبة قبل حملة الأسهم العاديين) كما انه في حالة التصفية يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية على حملة الأسهم العادية في الحصول على مستحقاتهم ، وتختلف الأسهم الممتازة عن القروض في أن فشل الوحدة الاقتصادية في القيام بتوزيعات على حملة الأسهم لا يترتب عليه إفلاسها وعلى هذا الأساس فان الأسهم الممتازة تتمتع بدرجة خطورة أعلى من الأسهم العادية ولكن اقل من السندات القروض) والعكس صحيح بالنسبة للمستثمرين إذ تكون الأسهم الممتازة اقل خطورة من الأسهم العادية وأكثر خطورة من السندات (العار ، 1997: 158)

3- خصائص الاسهم:

تتماز بالخصائص الآتية (111: Pilbeam, 2010)

أ. تساوي قيمة الأسهم.

ب. عدم قابلية السهم للتجزئة

هـ. **التوقعات المستقبلية حول الشركة:** ان تقدير الربحية المستقبلية للسهم ينبغي بتحليل تفصيلي حول معدل العائد على حقوق الملكية باعتباره محدد اساسي لمعدل نمو ربحية السهم كما يجب تحليل الربحية الحالية للسهم تمهيدا للقيام بتقدير قيمتها في المستقبل.

و. **الايضاح الاقتصادية:** ان الحالة الاقتصادية للدولة تتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية مثل الدورات الاقتصادية ونسب البطالة وتقلبات اسعار الصرف واسعار الفائدة اضافة الى الازمات المالية العالمية كلها عوامل ستؤثر سلباً على القيمة السوقية للاسهم.

ثالثاً: مؤشرات قياس القيمة السوقية للاسهم

1- مفهوم المؤشر العام للاسعار الاسهم:

ان المؤشر عبارة عن قيمة رقمية تنبسط التغيرات الحاصلة في سوق المال ومنها سوق الاسهم ، ولهذا المؤشر مزايا كثيرة اهمها :
انه يلخص اداء السوق الأجمالي اذا كان معبراً تعبيراً صادقاً عن جميع المفردات في بنائه ويتم تكوين المؤشر وتحديد قيمته عند البدء ليصار الى مقارنة المؤشر بعد ذلك عند اية نقطة زمنية للتعرف على تحركات واتجاهات السوق ليصبح بعد ذلك احد مرجعيات المستثمر المهمة عن السوق او قطاع معين في السوق او اسهم معينة في قطاع محدد اي هو احد الوسائل التي يسترشده به المستثمرون في اسواق راس المال في توقيت قراراتهم الاستثمارية كما انه يستخدم وعلى نحو متزايد في تقييم اداء الاسواق ومعرفة اتجاهات الاداء فيها ومقارنتها بالاداء لغيرها من الاسواق فضلاً عن المعلومات التي يوفرها هذا المؤشر والتي تستخدم في قياس مدى تحقيق هذا الاسواق لاهدافها (الشركري و تاج الدين، 2008 : 73- 74).

يمكن تلخيص فوائد مؤشرات الاسهم بصورة خاصة ومؤشرات الادوات المالية بصوره عامة بالاتي : (حطاب ، 2007: 40- 41).

- أ. يستخدم المؤشر لمراقبة أداء السوق أو القطاع من السوق الذي يمثله.
- ب. كما يمكن استخدامه كدليل للحكم على أداء مدراء الاستثمار .
- ج. فضلاً عن استخدام هذا المؤشر لقياس العلاقة بين مؤشرات الادوات المالية المختلفة و لدول مختلفة وهذا الامر تبرز أهميته عند إنشاء المحافظ المالية التي تركز سياستها الاستثمارية على توزيع الاستثمار بين مختلف الادوات و بين العديد من الدول .
- د. ان القائمين على وضع السياسات والتشريعات المالية والاقتصادية يستخدمون هذا المؤشر للحكم على مدى الاثر الذي سببته تشريع معين على أداء السوق .
- هـ. وبواسطة هذا المؤشر يقاس ما يعرف بالمخاطر النظامية لأي أداة مالية وذلك من خلال استخدامه في حساب معامل بيتا.
- و. أصبحت المؤشرات تستخدم كأساس لبعض أدوات المشتقات و بالتالي استخدامها لغايات التحوط أو المضاربة و دون الحاجة للتعامل مع الاسهم المكونة لهذا المؤشر.

2- بعض مؤشرات قياس القيمة السوقية للاسهم

ان مؤشرات قياس القيمة السوقية للاسهم تمكن الادارة من تكوين صورة واضحة عن اراء المستثمرين حول اداء الشركة في الماضي ورؤيتهم لمستقبل الشركة، والنسب هي كالآتي (برغام، 2010 : 331).

أ- نسبة سعر السهم الى ربحيته (المضاعف): تبين هذه النسبة المبلغ الذي يجعل المستثمرون على استعداد لدفعه لقاء الحصول على وحدة نقدية واحدة (دولار واحد) من الأرباح المعلنة وتحسب كالآتي:

نسبة السعر للسهم = السعر الجاري للسهم / ربح السهم (EPS)

ب. **القيمة الدفترية :** القيمة الدفترية للاسهم ما هي الا عبارة عن قيمة الاسهم حسب السجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية ، وقيمة السهم الدفترية تمثل نصيب السهم من صافي أصول الوحدة الاقتصادية كما تظهر في الميزانية العمومية (ويقصد بصافي الأصول أجمالي الأصول مطروحا منها كافة الالتزامات تجاه الغير) تأتي نتيجة قسمة صافي الأصول أو الموجودات على عدد الاسهم المصدره . (الشراخ ، 1992، 581-582).

ج. القيمة السوقية :

وتعتبر القيمة السوقية عن السعر الذي تباع أو تشتري به الاسهم الخاضعة للتعامل في سوق الأوراق المالية ، والذي يأتي نتيجة تفاعل قوة العرض والطلب في هذا السوق ويعد هذا هو سبب التغير المستمر فيه ، فضلاً عن عوامل أخرى تلعب دوراً مهماً في تغير هذا السعر أهمها هي توقعات المتعاملين لربحية الوحدة الاقتصادية في المستقبل بالإضافة إلى عنصر المضاربة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى التغير المستمر في هذا السعر وبالتالي تجمع هذه العوامل لتؤثر على القيمة السوقية ارتفاعاً وانخفاضاً حسب اتجاه تأثيرها ، ويتم التقرير عن هذه القيمة يومياً في الصحف أو على الانترنت لتسهيل المتاجرة بها ومن الجدير بالذكر ان القيمة السوقية للاسهم في لحظة أو وقت من أوقات التداول ليس لها تأثير في حصة حملة الاسهم في حقوق الملكية في الوحدة الاقتصادية المصدره لهذه الاسهم (wild ، 2003:47) .

وبشكل عام فضل الاقتصاديون استعمال القيمة السوقية عند التقويم ، و هذا يعود الى ان القيمة السوقية تحدد القيمة الجارية بدلا من اعتماد القيمة الدفترية، ومعظم الاقتصاديين يؤمنون بان القيمة السوقية أفضل في تحديد القيمة بدلا من المستندة إلى الأساس التاريخي ، أما المحاسبون فيفضلون استعمال القيمة الدفترية والابتعاد عن القيمة السوقية بسبب التقلبات التي يتصف بها سوق الاسهم وعدم الاستقرار الذي يؤدي الى التقلب في نتائج التقويم صعوداً ونزولاً وعدم ثباتها (Ross and Others , 2002 :386).

4- العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للسهم

هناك جملة من العوامل المؤثرة التي تتفاوت في تأثيرها على القيمة السوقية للسهم وهذه العوامل اهمها هي:

- أ. **القيمة السوقية ذاتها:** يهتم معظم المحللين بالسعر المتداول للسهم في السوق فاذا كان اقل من القيمة الدفترية للسهم وهذا ما يفسر اشارة للشراء والعكس بالعكس.
- ب. **الارباح المتحققة:** من بين المحددات الاساسية لسعر السهم هو ربح الشركة، وهنا ينصح المحلل المالي بشراء الاسهم التي يتوقع زيادة ارباحها كما ينصح ببيع الاسهم التي يتوقع انخفاض اسعارها.
- ج. **توزيعات الارباح:** ان وجود الارباح المتحققة في حسابات الشركة لا يعني بالضرورة ان هذه الارباح موجودة على شكل نقد سائل جاهز للتوزيع، اذ ان الشركات غالباً لا تحتفظ بكميات كبيرة من النقد على شكل سائل كونه غير منتج وليس في صالح الشركة ان تجمد اموالها في موجودات غير منتجة.
- د. **الملاءة المالية للشركة:** ان تحليل المركز المالي للشركة يعتبر نقطة انطلاق لتحليل الظروف التي تواجهها الشركة في المستقبل، اذ ان ادوات التحليل التي يمكن الاعتماد عليها هي قائمة المركز المالي (المصادر والاستخدامات) وكشف الدخل لتحليل الربحية والمخاطر.

- المؤشرات الموزونة بأسعار الاسهم المكونة لها : وهنا يتم استثمار عدد اسهم معين من كل سهم مكون للمؤشر. هذا المؤشر يعطي للشركات التي يتم احتساب الرقم القياسي على اساسها (العينة) وزنا بناء على سعر سهمها. ويكون انخيازه للشركات ذات الاسعار العالية ، فكلما زاد سعر الشركة زاد تأثيرها على تحركات الرقم القياسي . ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق استخدام الوسط الحسابي لأسعار الشركات المكونة لعينة الرقم القياسي.

- المؤشرات الموزونة بالقيمة السوقية للأسهم المكونة لها : وهنا تقوم فكرة المؤشر على استثمار مبلغ في كل سهم يعتمد على القيمة السوقية له والتي تعرف بعدد الاسهم المدرجة مضروبا بالسعر السوقى للسهم ، وهذه الطريقة الأكثر شيوعا في السواق المالية.

ب- أنواع المؤشرات من حيث الوظيفة تقسم الى : (العريد ، 2008 : 38-39).

- مؤشرات عامة : تهتم بحالة السوق ككل أي تقبس اتجاه السوق بمختلف القطاعات الاقتصادية ، ولذلك تحاول أن تعكس الحالة الاقتصادية للدولة المعنية ، خاصة إذا كانت العينة المستخدمة في تكوين المؤشر تمثل جميع الاسهم المتداولة ، وأن جميع القطاعات ممثلة تمثيلا يعكس مساهمتها في الناتج الداخلي الاجمالي ، وفي هذه الحالة يمكن القول أن سوق الاوراق المالية هي المرآة التي تعكس الماكنة الاقتصادية للدولة .

- مؤشرات قطاعية : وتقتصر على قياس سلوك السوق بالنسبة لقطاع معين كقطاع الصناعة أو قطاع صناعة النقل أو قطاع الخدمات أو غيره من القطاعات ، ومن الامثلة على هذه المؤشرات مؤشر (داو جونز) للصناعة ومؤشر ستاندراند اندبور للخدمات العامة ومؤشر النفط والغاز.

5- بناء المؤشر العام لاسعار الاسهم :

يقوم المؤشر العام لأسعار الاسهم على الاسهم المتداولة في السوق كافة او يستخرج من عينة مختارة من الاسهم التي تتداول في السوق .وفي هذه الحالة يفترض ان يتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر ان يعكس الحالة التي عليها السوق الذي يستهدف المؤشر قياسه. ويمكن بناء المؤشر على اساس معينة وكالاتي :

أ. العينة : تعرف العينة فيما يتعلق ببناء المؤشر ، بأنها مجموعة من الاوراق المالية المستخدمة في ، حساب ذلك المؤشر وينبغي ان تكون ملائمة من ثلاثة جوانب هي الحجم والانتساع والمصدر. فبا يتخص للحجم فان القاعدة العامة هو انه كلما زاد عدد الاوراق المالية التي يشملها المؤشر اكبر كلما كان المؤشر أكثر تمثيلا وصدقا لواقع السوق. أما الانتساع فيعني مدى تغطية العينة المختارة لمختلف القطاعات في السوق. أما المصدر فالمقصود به مصدر الحصول على أسعار الاسهم التي يبني عليها المؤشر ، إذ ينبغي ان يكون المصدر السوق الاساسية حيث يتم تداول الاوراق المالية (خضر ، 2004 :4).

ب. الاوزان : تعرف الاوزان النسبية القيمة النسبية للسهم الواحد داخل العينة وهناك ثلاثة مداخل لتحديد الوزن النسبي للسهم داخل مجموعة الاسهم التي يقوم عليها المؤشر (الشكرجي وتاج الدين ، 2008 : 79).

- مدخل الوزن على اساس السعر : اي نسبة سعر السهم الواحد للشركة الى مجموع اسعار الاسهم الفردية الاخرى التي يقوم عليها المؤشر .ومما يؤخذ على هذا المدخل ان الوزن النسبي يقوم على سعر السهم وحده في حين ان سعر السهم قد لا يكون مؤشرا على اهمية الشركة او حجمها.

ب- نسبة سعر السهم الى تدفقه النقدي: يرتبط سعر السهم في بعض الصناعات بالتدفق النقدي المتاح أكثر من ارتباطه بربحه ، وفي مثل هذه الحالات ينظر المستثمرون الى نسبة سعر السهم الى تدفقه النقدي والتي تحسب كالآتي:

نسبة سعر السهم الى تدفقه النقدي = السعر الجاري للسهم / التدفق النقدي المتاح للسهم

ج- نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية: تكمن اهمية هذه النسبة في ان الشركات ذات الأداء الجيد التي تكون معدلات العائد على راس المال العادي لديها مرتفعة تتداول بأسعار مرتفعة بالمقارنة مع قيمتها الدفترية على عكس اسهم الشركات التي تكون معدلات العائد على راس المال لديها متدنية ، وتحسب النسبة كالآتي:

استخراج القيمة الدفترية للسهم:

= راس المال العادي (راس المال المدفوع + الارباح المحتجزة) / عدد اسهم الشركة
تقسيم سعر السهم على قيمته الدفترية: = السعر الجاري للسهم / القيمة الدفترية للسهم

3- استخدامات المؤشر وعلاقته بالحالة الاقتصادية:

طلما ان نشاط الشركات التي تم تداول اوراقها المالية في سوق راس المال يمثل الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي في الدولة ، وفي حالة اتسمت سوق راس المال بقدر من الكفاءة فان المؤشر المصمم بعناية لقياس حالة السوق ككل من شأنه ان يكون مرآة للحالة الاقتصادية العامة للبلد الذي تعمل فيه السوق ، كما يمكن المؤشرات اسعار الاسهم ، فضلا عن ذلك ، التنبؤ بالحالة الاقتصادية المستقبلية وذلك قبل حدوث اي تغير قبل فترة زمنية . (الشكرجي وتاج الدين ، 2008 : 75).

والسؤال الذي يبقى دائما مطروحا مفاده: هل ان المؤشر يعكس حركة جميع الاسهم بالتساوي ، او هل ان انخفاض او ارتفاع اي سهم يؤثر بالمؤشر ؟ لقد تباينت وجهات النظر فيما يتعلق بتبرير استخدام المؤشر العام لاسعار الاسهم بوصفه قائدا للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي ، اذ تعتمد وجه النظر الاولى على الامتداد التقليدي لتحديد سعر السهم بوصفه القيمة الحالية للتدفقات النقدية فكلما ارتفعت توقعات الارباح ارتفعت اسعار الاسهم. كما ان الانخفاض في الاسعار يمكن ان يحدث حتى لو لم يكن هناك توقع بانخفاض الارباح ، ليغدو من الممكن لسوق رأس المال في هذه الحالة ان يعيثر بإشارات خاطئة عن مستقبل الوضع الاقتصادي العام.

(عبد المطلب ، 2004 : 1622).

اما وجهة النظر الثانية فتركز حول التأثيرات النفسية لتغيرات اسعار الاسهم ، اذ ترى ان اسعار الاسهم تتذبذب مع حالات التفاؤل والتشاؤم ، لذلك ان اسعار الاسهم تبدأ بالارتفاع عندما يشعر الافراد بأن الوضع الاقتصادي في حالة انتعاش ، مما يزيد من رغبتهم في الاستثمارات ذات المخاطر العالية كالاسهم ، وبذلك تصبح الوثوقية وليس ارباح الشركة هي المحرك الاساس لاسعار الاسهم (البدرى والحوري ، 1997 : 215).

4- أنواع المؤشرات العامة لاسعار الاسهم :

يوجد عدة معايير لتقسيم المؤشرات وهي كالآتي:

أ- أنواع المؤشرات استنادا الى عملية توزيع الاسهم المكونة للمؤشر : (حطاب ، 2007 : 42-43).

- مؤشرات ذات الاوزان المتساوية : وهي المؤشرات التي تكون مكوناتها ذات اوزان متساوية وبالتالي فهي مبنية على فكرة قيام المستثمر باستثمار مبلغ معين او نسبة معينة في كل سهم بغض النظر عن قيمته السوقية ، تعطى الاهمية في هذا الرقم للتغير النسبي في اسعار الاسهم .

2. اختبار التوزيع الطبيعي (الاعتدالية)

يعد البحث حول مستوى الاعتدالية التي توضح مستوى التوزيع الطبيعي للبيانات المستخدمة في التحليل، أمراً ضرورياً عند استخدام الاختبار الخطي لاختبار فرضيات البحث، وانطلاقاً من ذلك سعى الباحثان نحو اختبار الاعتدالية عبر اختبار (Shapiro-Wilk) لغرض الاطلاع على البيانات المستخدمة في التحليل ومعرفة مدى تنبعاها للتوزيع الطبيعي من عدمه، إذ يفرض هذا الاختبار فرضيتين لاستكشاف مدى اتباع التوزيع الطبيعي، اعتياداً على مستوى الدلالة التي تقارن بمستوى المعنوية (0.05)، إذ تنص الفرضية الصفرية على التوزيع الطبيعي للمتغير، فيما تنص الفرضية البديلة على عدم توزيع المتغير طبيعياً، ووفقاً للمعطيات الواردة في الجدول (3) يتم قبول الفرضية الصفرية (أي تتوزع بيانات المتغيرات توزيعاً طبيعياً) نتيجة لكون قيم مستوى الدلالة الواردة في الجدول تتجاوز الـ (0.05).

الجدول (3) اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Shapiro-Wilk

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	البيانات
0.65	0.91	مدى تطبيق قواعد الحوكمة
0.72	1.01	مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها
0.63	0.93	مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية
0.85	1.15	مدى تحمل المدير و أعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم
0.71	0.99	مدى المحافظة على حقوق المساهمين
0.69	0.94	مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لمخرجات الحاسوب الإلكتروني

3. اختبار فرضيات البحث- العلاقة والتأثير

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مبادئ الحوكمة المصرفية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (4) نتائج علاقة الارتباط بين مبادئ الحوكمة المصرفية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	معامل الارتباط		القيمة السوقية
	الجدولية	المحصوية	
0.000	1.960	13.188	مبادئ الحوكمة المصرفية

$P \leq 0.05$, $N = 134$, $df = 132$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

تمثلت قيمة معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة المصرفية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث وفقاً لمعطيات الجدول (4) بما قيمته (0.754) عند درجة حرية (132) ومستوى معنوية (0.05)، وتعتبر علاقة الارتباط هذه ذات دلالة معنوية احصائياً، إذ جاءت قيمة (t) المحسوبة البالغة (13.188) أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960)، فضلاً عن معنوية العلاقة عند مستوى (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك واستناداً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية للفرضية الأولى الرئيسية وتقبل بديلها التي تنص على: (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مبادئ الحوكمة المصرفية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

1- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثيراً ذا دلالة معنوية لمدى تطبيق قواعد الحوكمة X1 في القيمة السوقية لأسهم مصارف عينة البحث Y1.

- مدخل الاوزان المتساوية : وذلك بإعطاء قيمة نسبية متساوية لكل سهم داخل المؤشر.

- مدخل الاوزان حسب القيمة : اي اعطاء وزن لسهم على اساس القيمة السوقية الكلية لعدد الاسهم العادية لكل شركة ممثلة في المؤشر وهذا يعني تجاوز العيب الاساسي في مدخل السعر. إذ لم يعد سعر السهم الوزن النسبي للسهم فالشركة التي تساوي فيها القيمة السوقية لا تساهم العادية يتساوى وزنها النسبي داخل المؤشر بصرف النظر عن سعر السهم او عدد الاسهم المصدره وهذا يعني اشتقاق الاسهم لم يحدث اي خلل في المؤشر.

ج. وحدة القياس : أن قيمة المؤشر المحتسب يجب أن تتم بوحدات قياس سهلة الفهم وقادرة على التعبير عن طبيعة الحركة الحاصلة في السوق فهناك مؤشرات تحسب قيمتها على أساس الارقام القياسية، وهناك مؤشرات تحسب قيمتها على أساس متوسط أسعار الاسهم التي يتكون منها المؤشر. ويحسب المتوسط على أساس المتوسط الحسابي أو على أساس المتوسط الهندسي (هندي ، 1995 : 258).

المبحث الرابع الاطار العملي

1. ثبات أداة الدراسة

لغرض اختبار ثبات أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة كونها الأداة الرئيسة لها، وسعيًا لمعرفة مدى إمكانية هذه الأداة في الحصول على النتيجة نفسها لأكثر من مرة وضمن الظروف نفسها، وبغية التأكد من ذلك عمل الباحثان على اختبار الثبات (كرونباخ ألفا) بهدف توضيح مستوى ثبات مقياس البحث ومدى قوته، ولأجل ذلك احتسب معامل الثبات لكل بعد فرعي ومتغير رئيس احتوته استبانة الاستبانة، وذلك عبر استعمال برنامج SPSS، وحددت القيم المقبولة لهذا الاختبار عند مستوى (70%) استناداً لطروحات (Nunnally1970) (Cronbach, 1978) (الربيعي، 2008)، واعتماداً على ما تضمنته الجدول (2)، يتبين تجاوز الابعاد الفرعية جميعها للمتغير الرئيس الأول (المستقل) الى جانب المتغير الرئيس الثاني (المعتمد) للحد المقبول المحتمل بنسبة (70%)، حيث يتضح تجاوز جميع الابعاد الفرعية والمتغيرات الرئيسة للحد المقبول، وذلك بنسبة تتراوح بين (78%) و (88%)، الامر الذي يجعلها جميعاً متاحة للاستخدام استناداً لقيمتها الجيدة والعبرة للقيمة المقبولة، إذ حققت الاستبانة بشكل عام ما قيمته (0.82).

الجدول (2) معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لمتغيرات الدراسة

المتغير	المحاور	قيمة ألفا كرونباخ
مبادئ الحوكمة	مدى تطبيق قواعد الحوكمة	0.84
	مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها	0.78
	مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية	0.81
	مدى تحمل المدير و أعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم	0.88
	مدى المحافظة على حقوق المساهمين	0.82
	مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين	0.80
	المتغير بشكل عام	0.82
	تعظيم القيمة السوقية	0.83
	الاستبانة بشكل عام	0.82

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لمخرجات الحاسوب الإلكتروني.

الجدول (7) نتائج علاقة الارتباط بين مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	T		معامل الارتباط	القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث
	الجدولية	المحصوية		
0.000	1.960	8.594	0.599	مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df=132$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

مثلت قيمة معامل الارتباط بين مدى الحفاظ على مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث وفقاً لمعطيات الجدول (23) بما قيمته (0.599) عند درجة حرية (132) ومستوى معنوية (0.05)، وتعتبر علاقة الارتباط هذه ذات دلالة معنوية احصائياً، إذ جاءت قيمة (t) المحسوبة البالغة (8.594) أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960)، فضلاً عن معنوية العلاقة عند مستوى (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك واستناداً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية للفرضية الثالثة المنفردة عن الفرضية الاولى الرئيسة وتقبل بديلها التي تنص على: (هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

4- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (8) نتائج علاقة الارتباط بين مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	T		معامل الارتباط	القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث
	الجدولية	المحصوية		
0.000	1.960	8.461	0.593	مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df=132$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

مثلت قيمة معامل الارتباط بين مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث وفقاً لمعطيات الجدول (24) بما قيمته (0.593) عند درجة حرية (132) ومستوى معنوية (0.05)، وتعتبر علاقة الارتباط هذه ذات دلالة معنوية احصائياً، فقد جاءت قيمة (t) المحسوبة البالغة (8.461) أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960)، فضلاً عن معنوية العلاقة عند مستوى (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك واستناداً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية للفرضية الرابعة المنفردة عن الفرضية الاولى الرئيسة وتقبل بديلها التي تنص على: (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

5- الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى المحافظة على حقوق المساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (5) نتائج علاقة الارتباط بين مدى تطبيق قواعد الحوكمة والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	T		معامل الارتباط	القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث
	الجدولية	المحصوية		
0.000	1.960	8.096	0.576	مدى تطبيق قواعد الحوكمة

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df=132$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

تمثلت قيمة معامل الارتباط بين مدى تطبيق قواعد الحوكمة والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث وفقاً لمعطيات الجدول (5) بما قيمته (0.576) عند درجة حرية (132) ومستوى معنوية (0.05)، وتعتبر علاقة الارتباط هذه ذات دلالة معنوية احصائياً، إذ جاءت قيمة (t) المحسوبة البالغة (8.096) أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960)، فضلاً عن مستوى معنوية العلاقة عند مستوى (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك واستناداً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية للفرضية الاولى المنفردة عن الفرضية الاولى الرئيسة وتقبل بديلها التي تنص على أنه: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى تطبيق قواعد الحوكمة والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

2- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (6) نتائج علاقة الارتباط بين مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	T		معامل الارتباط	القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث
	الجدولية	المحصوية		
0.000	1.960	7.106	0.526	مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df=132$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

تمثلت قيمة معامل الارتباط بين مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، وفقاً لمعطيات الجدول (22) بما قيمته (0.526) عند درجة حرية (132) ومستوى معنوية (0.05)، وتعتبر علاقة الارتباط هذه ذات دلالة معنوية احصائياً، إذ جاءت قيمة (t) المحسوبة البالغة (7.106) أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960)، فضلاً عن معنوية العلاقة عند مستوى (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك واستناداً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية للفرضية الثانية المنفردة عن الفرضية الاولى الرئيسة وتقبل بديلها التي تنص على: (هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

3- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

تشير نتائج اختبار التأثير وكما جاءت في الجدول (11) الى ان هنالك تأثيراً ذا دلالة معنوية احصائياً لمبادئ الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، إذ أنه وفقاً للنتائج الإحصائية فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ما مقداره (98.557) التي جاءت اعلى من نظيرتها الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجتي حرية (1.132)، الامر الذي يوضح مدى قوة التأثير الذي تحققه مبادئ الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، وتماشياً مع ما تم الوصول اليه من نتائج إحصائية تبلغ قيمة معامل التحديد (R^2) ما مقداره (0.569)، وهو ما يعني ان مبادئ الحوكمة المصرفية قد أسهمت بالتأثير بما نسبته (56.9%) من مجموع التأثير الحاصل في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، فيما تعود النسبة المتبقية لعوامل ومتغيرات عشوائية غير مسيطر عليها او انها غير داخلية من الأساس في نموذج الانحدار، ويتضح كذلك عبر تتبع معاملات (β) واستطلاع نتائج اختبار (t) أن قيمة الـ (t) المحسوبة تبلغ ما مقداره (9.928) التي جاءت بدورها أكبر من نظيرتها الجدولية التي تبلغ (1.960) وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، وعلى هذا الأساس فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الرئيسة الثانية وتقبل بديلها التي تنص على: (وجود تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لمبادئ الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

1- الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى تطبيق قواعد الحوكمة في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (12) نتائج تأثير مدى تطبيق قواعد الحوكمة في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	F		R^2	T		β	القيمة السوقية
	الجدولية	المحسوبة		الجدولية	المحسوبة		
0.000	3.84	38.762	0.332	1.960	6.226	1.653	مدى تطبيق قواعد الحوكمة

$$P \leq 0.05, N=134, df = (1, 132)$$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

تشير نتائج اختبار التأثير وكما جاءت في الجدول (12) الى ان هنالك تأثيراً ذا دلالة معنوية احصائياً لمدى تطبيق قواعد الحوكمة في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، إذ أنه وفقاً للنتائج الإحصائية فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ما مقداره (38.762) التي جاءت اعلى من نظيرتها الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجتي حرية (1.132)، الامر الذي يوضح مدى قوة التأثير الذي يحققه مدى تطبيق قواعد الحوكمة في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، وتماشياً مع ما تم الوصول اليه من نتائج إحصائية فقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ما مقداره (0.332)، وهو ما يعني ان مدى تطبيق قواعد الحوكمة قد أسهم في تفسير ما نسبته (33.2%) من مجموع التأثير الحاصل في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، فيما تعود النسبة المتبقية لعوامل ومتغيرات عشوائية غير مسيطر عليها او انها غير داخلية من الأساس في نموذج الانحدار، ويتضح كذلك عبر تتبع معاملات (β) واستطلاع نتائج اختبار (t) أن قيمة الـ (t) المحسوبة تبلغ ما مقداره (6.226) التي جاءت بدورها أكبر من نظيرتها الجدولية التي تبلغ (1.960) وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، وعلى هذا الأساس فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسة الثانية وتقبل بديلها التي تنص (بوجود تأثير ذو دلالة معنوية لمدى تطبيق قواعد الحوكمة في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

الجدول (9) نتائج علاقة الارتباط بين مدى المحافظة على حقوق المساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	T		معامل الارتباط	القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث
	الجدولية	المحسوبة		
0.000	1.960	7.746	0.559	مدى المحافظة على حقوق المساهمين

$$P \leq 0.05, N=134, df=132$$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

تمثلت قيمة معامل الارتباط بين مدى المحافظة على حقوق المساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث وفقاً لمعطيات الجدول (25) بما قيمته (0.559) عند درجة حرية (132) ومستوى معنوية (0.05)، وتعتبر علاقة الارتباط هذه ذات دلالة معنوية احصائياً، إذ جاءت قيمة (t) المحسوبة البالغة (7.746) أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960)، فضلاً عن معنوية العلاقة عند مستوى (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك واستناداً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية للفرضية الخامسة المتفرعة عن الفرضية الاولى الرئيسة وتقبل بديلها التي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى المحافظة على حقوق المساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

6- الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (10) نتائج علاقة الارتباط بين مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	T		معامل الارتباط	القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث
	الجدولية	المحسوبة		
0.000	1.960	7.929	0.568	مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين

$$P \leq 0.05, N=134, df=132$$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

تمثلت قيمة معامل الارتباط بين مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث وفقاً لمعطيات الجدول (26) بما قيمته (0.568) عند درجة حرية (132) ومستوى معنوية (0.05)، وتعتبر علاقة الارتباط هذه ذات دلالة معنوية احصائياً، إذ جاءت قيمة (t) المحسوبة البالغة (7.929) أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960)، فضلاً عن معنوية العلاقة عند مستوى (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك واستناداً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية للفرضية السادسة المتفرعة عن الفرضية الاولى الرئيسة وتقبل بديلها التي تنص على: (لن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين والقيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمبادئ الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (11) نتائج تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	F		R^2	T		β	القيمة السوقية
	الجدولية	المحسوبة		الجدولية	المحسوبة		
0.000	3.84	98.557	0.569	1.960	9.928	0.444	مبادئ الحوكمة المصرفية

$$P \leq 0.05, N=134, df = (1, 132)$$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

ما تم الوصول اليه من نتائج إحصائية تتضح قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.359)، وهو ما يعني ان مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية قد أسهم في تفسير ما نسبته (35.9%) من مجموع التأثير الحاصل في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، فيما تعود النسبة المتبقية لعوامل ومتغيرات عشوائية غير مسيطر عليها او انها غير داخلية من الأساس في نموذج الانحدار، ويتضح كذلك عبر تتبع معاملات (β) واستطلاع نتائج اختبار (t) أن قيمة (t) المحسوبة تبلغ ما مقداره (6.607) التي جاءت بدورها أكبر من نظيرتها الجدولية التي تبلغ (1.960) وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، وعلى هذا الأساس فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الثانية وتقبل بديلها التي تنص على: **(هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).**

4- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (15) نتائج تأثير مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	F		R^2	T		β	القيمة السوقية
	الجدولية	المحسوبة		الجدولية	المحسوبة		
0.000	3.84	42.349	0.352	1.960	6.508	1.664	مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df = (1, 132)$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

تشير نتائج اختبار التأثير وكما جاءت في الجدول (15) الى ان هنالك تأثيراً ذا دلالة معنوية إحصائياً لمدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، إذ أنه وفقاً للنتائج الإحصائية فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ما مقداره (42.349) التي جاءت اعلى من نظيرتها الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجتي حرية (1.132)، الامر الذي يوضح مدى قوة التأثير الذي يحققه مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، وتماشياً مع ما تم الوصول اليه من نتائج إحصائية تتضح قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.352)، وهو ما يعني ان مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم قد أسهم في تفسير ما نسبته (35.2%) من مجموع التأثير الحاصل في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، فيما تعود النسبة المتبقية لعوامل ومتغيرات عشوائية غير مسيطر عليها او انها غير داخلية من الأساس في نموذج الانحدار، ويتضح كذلك عبر تتبع معاملات (β) واستطلاع نتائج اختبار (t) أن قيمة (t) المحسوبة تبلغ ما مقداره (6.508) والتي جاءت بدورها أكبر من نظيرتها الجدولية التي تبلغ (1.960) وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسة الثانية وتقبل بديلها التي تنص على: **(وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).**

5- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى المحافظة على حقوق المساهمين في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (16) نتائج تأثير المحافظة على حقوق المساهمين في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	F		R^2	T		β	القيمة السوقية
	الجدولية	المحسوبة		الجدولية	المحسوبة		
0.000	3.84	35.258	0.312	1.960	5.938	1.258	مدى المحافظة على حقوق المساهمين

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df = (1, 132)$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

2- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (13) نتائج تأثير مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	F		R^2	T		β	القيمة السوقية
	الجدولية	المحسوبة		الجدولية	المحسوبة		
0.000	3.84	29.246	0.277	1.960	5.408	1.165	مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df = (1, 132)$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

تشير نتائج اختبار التأثير وكما جاءت في الجدول (13) الى ان هنالك تأثيراً ذا دلالة معنوية إحصائياً لمدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، إذ أنه وفقاً للنتائج الإحصائية فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ما مقداره (29.246) التي جاءت اعلى من نظيرتها الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجتي حرية (1.132)، الامر الذي يوضح مدى قوة التأثير الذي يحققه مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، وتماشياً مع ما تم الوصول اليه من نتائج إحصائية تتضح قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.277)، وهو ما يعني ان مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها قد أسهم في تفسير ما نسبته (27.7%) من مجموع التأثير الحاصل في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، فيما تعود النسبة المتبقية لعوامل ومتغيرات عشوائية غير مسيطر عليها او انها غير داخلية من الأساس في نموذج الانحدار، ويتضح كذلك عبر تتبع معاملات (β) واستطلاع نتائج اختبار (t) أن قيمة (t) المحسوبة تبلغ ما مقداره (5.408) التي جاءت بدورها أكبر من نظيرتها الجدولية التي تبلغ (1.960) وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الثانية وتقبل بديلها التي تنص على: **(هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث).**

3- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (14) نتائج تأثير مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	F		R^2	T		β	القيمة السوقية
	الجدولية	المحسوبة		الجدولية	المحسوبة		
0.000	3.84	43.659	0.359	1.960	6.607	1.371	مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df = (1, 132)$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

تشير نتائج اختبار التأثير وكما جاءت في الجدول (14) الى ان هنالك تأثيراً ذا دلالة معنوية إحصائياً لمدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، إذ وفقاً للنتائج الإحصائية فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ما مقداره (43.659) التي جاءت اعلى من نظيرتها الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجتي حرية (1.132)، الامر الذي يوضح مدى قوة التأثير الذي يحققه مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية في القيمة السوقية لأسهم عينة مصارف البحث، وتماشياً مع

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- ان تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية يعد أمراً ضرورياً ليجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف، من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر بتحديد الجهات وتوزيعه للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الاطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر.
- 2- ان واقع الجهاز المصرفي ما زال دون مستوى الطموح مقارنة بالتطور الحاصل في بيئة المصارف العالمية او الدول المجاورة ، فضلا عن ان ظاهرة الفساد وعدم الشفافية ومشاكل الإفصاح تعد احد محددات ومعوقات تطوير العمل المصرفي في العراق .
- 3- ان اعتماد تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي يؤدي الى تعزيز ثقة المتعاملين في المصرف وهو ما يؤدي الى تحسين أداء المصارف، وبالتالي تفتادي المخاطر والأزمات المصرفية .
- 4- تتغير القيمة السوقية للسهم تبعاً للمعلومات التي تصل الى السوق ، وتعد المعلومات المحور الرئيس لكفاءة سوق رأس المال التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري .
- 5- تعد القيمة السوقية المرآة العاكسة لقيمة الشركة وتعتمد هذه القيمة على الظروف الاقتصادية العامة للبلاد وكذلك الخاصة بالشركات ، إذ تحتل القيمة السوقية الجانب الأكبر من الاهتمام لكونها تمثل الاساس لنمو وتطور الشركات.
- 6- يؤدي الالتزام باليات الحوكمة وقواعدها من قبل الجهاز المصرفي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيه وزيادة كفاءته ، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالقطاع المصرفي ومن ثم في الاقتصاد ككل ، وبالتالي يزيد من قدرة الجهاز المصرفي على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تعظيم القيمة السوقية لاسهم المصارف و تنمية لاقتصاد البلاد.
- 7- من ناحية الأهمية الاقتصادية احتل القطاع المصرفي المركز الاول من بين القطاعات الاقتصادية على مستوى مؤشر (عدد الاسهم، حجم التداول، عدد العقود) وهذا يعتبر إشارة جيدة بالنسبة للقطاع المصرفي.
- 8- ان نسبة التغير الكلي للقيمة السوقية للمصارف عينة البحث خلال سنوات الدراسة تعد نسبة جيدة حيث بلغ (0.147) ويعتبر هذا علامة جيدة للقيمة السوقية لاسهم المصارف.
- 9- أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كل من مبادئ الحوكمة المصرفية ومدى تطبيق قواعد الحوكمة ومدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها ومدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية ومدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم ومدى المحافظة على حقوق المساهمين ومدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين مع القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث، وهذا الأمر يتفق مع فرضية البحث.
- 10- تفيد نتائج التحليل بوجود تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لكل من مبادئ الحوكمة المصرفية ومدى تطبيق قواعد الحوكمة ومدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها ومدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية ومدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم ومدى المحافظة على حقوق المساهمين ومدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث، وهذا الأمر يتفق مع فرضية البحث.

تشير نتائج اختبار التأثير وكما جاءت في الجدول (16) الى ان هنالك تأثيراً ذا دلالة معنوية احصائياً لدى المحافظة على حقوق المساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث، إذ أنه وفقاً للنتائج الإحصائية فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ما مقداره (35.258) والتي جاءت اعلى من نظيرتها الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجاتي حرية (1.132)، الامر الذي يوضح مدى قوة التأثير الذي يحققه مدى المحافظة على حقوق المساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث، وتماشياً مع ما تم الوصول اليه من نتائج إحصائية تتضح قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.312)، وهو ما يعني ان مدى المحافظة على حقوق المساهمين قد أسهم في تفسير ما نسبته (31.2%) من مجموع التأثير الحاصل في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث، فيما تعود النسبة المتبقية لعوامل ومتغيرات عشوائية غير مسيطر عليها او انها غير داخلية من الأساس في نموذج الانحدار، ويتضح كذلك عبر تتبع معاملات (β) واستطلاع نتائج اختبار (t) أن قيمة الـ (t) المحسوبة تبلغ ما مقداره (5.938) التي جاءت بدورها أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960) وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، وعلى هذا الأساس فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسة الثانية وتقبل بديلها التي تنص على :

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدى المحافظة على حقوق المساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث).

6- الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث.

الجدول (17) نتائج تأثير مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث

مستوى المعنوية	F		R^2	t		β	القيمة السوقية
	الجدولية	المحسوبة		الجدولية	المحسوبة		
0.000	3.84	34.014	0.323	1.960	6.084	1.248	مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين

$P \leq 0.05$, $N=134$, $df = (1, 132)$

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

تشير نتائج اختبار التأثير وكما جاءت في الجدول (17) الى ان هنالك تأثيراً ذا دلالة معنوية احصائياً لدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث، إذ انه وفقاً للنتائج الإحصائية فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ما مقداره (34.014) التي جاءت اعلى من نظيرتها الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجاتي حرية (1.132)، الامر الذي يوضح مدى قوة التأثير الذي يحققه مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث، وتماشياً مع ما تم الوصول اليه من نتائج إحصائية توضح قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.323)، وهو ما يعني ان مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين قد أسهم في تفسير ما نسبته (32.3%) من مجموع التأثير الحاصل في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث، فيما تعود النسبة المتبقية لعوامل ومتغيرات عشوائية غير مسيطر عليها او انها غير داخلية من الأساس في نموذج الانحدار، ويتضح كذلك عبر تتبع معاملات (β) واستطلاع نتائج اختبار (t) أن قيمة الـ (t) المحسوبة تبلغ ما مقداره (6.084) التي جاءت بدورها أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.960) وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، وعلى هذا الأساس فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسة الثانية وتقبل بديلها التي تنص على :

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين في القيمة السوقية لاسهم عينة مصارف البحث).

ثانياً: المقترحات

- 1- العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الاطراف ذات العلاقة عن طريق إجراء دورات وبرامج تطويرية في مجال الحوكمة على مستوى البنك المركزي والمصارف الحكومية والخاصة من أجل تأهيل فعال لكل الموظفين.
- 2- زيادة الوعي لدى المتعاملين مع المصارف حول الحوكمة ومبادئها واهدافها وفوائدها عن طريق طبع نشرات دورية وتوزيعها على الجمهور .
- 3- ضرورة تعزيز إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي بالنسبة للمصارف كونها أدوات انذار مبكر بالمخاطر المالية التي تحدد بالمصرف ، مما يؤدي إلى تشخيص المشاكل ومعالجتها في الوقت المناسب.
- 4- الالتزام الكبير بالتشريعات والقوانين والأنظمة التي من شأنها التمهيد إلى تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف فضلاً عن ضرورة تبني آليات تطبيق حوكمة المصارف وأهمها التحول من تطبيق الحوكمة الاختياري إلى الحوكمة الإلزامي.
- 5- ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية و البنك المركزي العراقي بتشجيع المصارف على التطبيق الأمثل والفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية وبما يتواءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية للبلاد. باعتبارها من أهم الجهات التي تراقب أداء المصارف بالالتزام الكبير بالتشريعات والقوانين والأنظمة والتي من شأنها التمهيد إلى تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف.
- 6- فيما له علاقة بمدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية، نرى ضرورة التزام أعضاء مجلس الإدارة بتقديم اقرار خطي بما يمتلكون هم وعائلاتهم من حصص من أسهم المصرف والمصارف الأخرى.
- 7- فيما ينسجم مع مدى المحافظة على حقوق المساهمين نرى ضرورة إعلام كافة المساهمين عن مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ومكانها وزمانها بوقت مناسب قبل الاجتماع.
- 8- فيما يؤكد على مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين، فقد أوصى البحث بضرورة التزام أعضاء مجلس الإدارة بقواعد الحوكمة المصرفية، الأمر الذي من شأنه يعمل على منع اثراتهم على حساب المساهمين الصغار ويوفر المعاملة العادلة لهم.
- 9- فيما يتناغم مع موضوع تعظيم القيمة السوقية، نرى ضرورة تمتع المساهمين الصغار بحصانة من سيطرة المساهمين الكبار والمساواة مع مالكي الاسهم الطبيعيين والمعنويين.

قائمة المصادر

أولاً-المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطراخ الجامعية:

- اسماعيل، علي عبد الجابر الحاج علي (2010) العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية ودورة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- دياب، رنا مصطفى (2014) واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الاسلامية في فلسطين دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
- الزبيدي، اياد فالخ حسن، دراسة اقتصادية مقارنة لتطوير الاداء الاقتصادي للسوق المالي العراقي ، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الأكاديمية العربية المفتوحة في النبارك -كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد ، 2019.

صهيون، حسن سعيد(2015) مدى تطبيق قواعد الحوكمة واثارها المتوقعة على اداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.

عبد المطلب ، ايمان ، " تأثيرات السياسة النقدية في اداء اسواق راس المال في مجموعة من الدول العربية للفترة (1994- 2001)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة موصل ، 2004.

الغريب، سالم سيف(2012) دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، فلسطين.

نجاة، عسكري دنيا (2015) نماذج حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور سوق راس المال "دراسة حالة مؤسسة روية وسوق رأس المال الجزائري" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة د. طاهر مولاي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ب. البحوث والدوريات:

اشتبوي، إدريس عبد السلام(1993) المراجعة : معايير و إجراءات. مجلة البحوث الاقتصادية،، مج. 5، ع. 1-2 (آذار / أيلول 1993).

البدري ، صباح ، و الحوري ، رتاب ، " دراسات تحركات الاسهم في سوق عمان المالي "باستخدام النماذج القياسية ، مجلة دراسات للعلوم الادارية ، المجلد 54 ، العدد 2 ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن ، 1997 .

برغام، اجين" القرارات القبولية الاستراتيجية" ترجمة فتوح، محمود و عبدالكريم، عمر، الطبعة الاولى، نشر دار شعاع ، دمشق ، سوريا ، 2010.

خضر ، احسان ، : " تحليل الاسواق المالية " ، مجلة جسر التنمية . سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 27 ، اذار ، 2004 .

دودين، احمد يوسف (2015) اهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد "دراسة حالة شركة مضافة البترول الاردنية، مجلة الرقابة للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، عمان، الاردن.

الشكري، بشار ذنون محمد ، و تاج الدين ، ميادة صالة الدين ، " علاقة مؤشر الاسهم في السوق المالية بالحالة الاقتصادية – دراسة تحليلية لسوق الرياض لألوراق المالية " مجلة تنمية الرافدين ، الرياض ، المجلد 89 ، العدد 30 ، 2008.

الشمري، صادق راشد(2008) الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 18، العدد 67، بغداد، العراق.

العريدي، عصام فهد ، " الاستئثار في بورصة الأوراق المالية " الطبعة الاولى ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2008 .

العمار، رضوان وليد .(1997).أساسيات في الإدارة المالية – مدخل إلى قرارات الأستثمار وسياسات التمويل ، الطبعة الأولى .عمان :دار الميسرة.

ج. الكتب:

البطمة ، محمد عثمان ، المراقبة الداخلية في نظم الحاسبات الآلية ، المريح للنشر –الرياض ، 1985 .
بن زوي، محمد شريف(2016) حوكمة الشركات والهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
توماس ، ولیم ، وهنكي ، امرسون ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة احمد حامد حجاج وكال الدين سعيد ، دار المريح ، الرياض ، 2000.

سليمان، محمد مصطفى (2009) دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: البار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

سليمان، محمد مصطفى(2008) حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الادارة والمدبرين التنفيذيين، البار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

الشاع، خليل محمد جسسن .(1992) . كتاب الإدارة المالية ، الطبعة الرابعة.
عبد الله ، خالد أمين (2010) علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية) ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط7.

المطارنة ، غسان فالخ (2006) تدقيق الحسابات المعاصرة- الناحية النظرية الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

هندي ، منير ابراهيم ، " الاوراق المالية والاسواق المالية " ، منشأة المعارف ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، مصر ، 1995.

د. المؤتمرات والمنظمات الدولية:

الملحق (3) مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية

t	X5	X4	X3	X2	X1	
0.511**	0.622**	0.515**	0.542**	0.648**		X1
0.601**	0.636**	0.668**	0.612**			X2
0.654**	0.508**	0.450**				X3
0.658**	0.593**					X4
0.543**						X5
						T

الملحق (4) مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم

t	X5	X4	X3	X2	X1	
0.608**	0.407**	0.536**	0.578**	0.545**		X1
0.478**	0.400**	0.549**	0.578**			X2
0.572**	0.783**	0.407**				X3
0.520**	0.539**					X4
0.575**						X5
						T

الملحق (5) مدى المحافظة على حقوق المساهمين

t	X5	X4	X3	X2	X1	
0.508**	0.515**	0.501**	0.464**	0.483**		X1
0.494**	0.357**	0.481**	0.316**			X2
0.446**	0.478**	0.385**				X3
0.453**	0.491**					X4
0.546**						X5
						T

الملحق (6) مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين

t	X5	X4	X3	X2	X1	
0.320**	0.478**	0.400**	0.549**	0.579**		X1
0.545**	0.515**	0.320**	0.530**			X2
0.450**	0.604**	0.601**				X3
0.501**	0.558**					X4
0.608**						X5
						T

الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، المعيار الدولي رقم 265، الجزء الأول.
 خطاب ، ساي ، "المحافظ الاستثنائية ومؤشرات اسعار الاسهم وصناديق الاستثمار " ، هيئة الاوراق
 المالية والسلع ، ابو ظبي ، 2007
 زين الدين ، يروش وجابر ، دهيمي (2012) دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري ، بحث
 مقدم الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري 6-7
 ججادي الاولى، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

هـ. الانترنت:

القمي، عباس حميد، 2012، اليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات
 المملوكة للدولة، www.nazaha.iq.

ثانياً- المصادر الأجنبية:

Books:

- Brigham, Eugene F, Ehrhardt, Michael C, Financial Management: Theory and Practice, 14th University of Florida, 2014.
 Hitchner , James R.(2003). Financial Valution – Application and Models", 1th Ed, John Wiley & Sons, Inc..
 Most, Kenneths.(1977). Accounting Theory", Gride Inc. Columbus, ohio.
 Natale , Roberts .(2000). "Fast Stocks , Fast Money , How to take money investing in new issues and small – company stock " , 2th Ed , USA , McGraw – Hill.
 Pilbeam Keith (2010) Finance and Financial Markets, Palgrave.
 Ross. Stephen , Westerfield , Randolph W. & Jaffe , Jeffrey F .(2002). Corporat Finance " 6th Ed , McGraw – Hill , New yourk .
 Wild, John J. " Financial Accounting : Information for Decisions " 2th ed – McGraw - Hill , Irwin- , 2003.

الملاحق

الملحق (1) مدى تطبيق قواعد الحوكمة

t	X5	X4	X3	X2	X1	
0.543**	0.575**	0.483**	0.539**	0.402**		X1
0.501**	0.558**	0.464**	0.363**			X2
0.627**	0.658**	0.578**				X3
0.612**	0.545**					X4
0.501**						X5
						T

الملحق (2) مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعاملة معها

t	X5	X4	X3	X2	X1	
0.558**	0.572**	0.783**	0.407**	0.536**		X1
0.578**	0.444**	0.448**	0.520**			X2
0.400**	0.522**	0.546**				X3
0.601**	0.407**					X4
0.603**						X5
						T

استمارة استبيان

الملحق (7) تعظيم القيمة السوقية

t	x18	x17	x16	x15	x14	x13	x12	x11	x10	x9	x8	x7	x6	x5	x4	x3	x2	x1
0.3 57'	0.4 83'	0.5 43'	0.5 36'	0.4 10'	0.4 89'	0.5 02'	0.5 72'	0.4 44'	0.4 48'	0.5 80'	0.6 25'	0.7 08'	0.4 53'	0.4 91'	0.4 58'	0.5 46'	0.5 13'	x1
0.5 13'	0.7 08'	0.3 20'	0.6 08'	0.6 03'	0.5 75'	0.4 57'	0.5 61'	0.3 20'	0.5 30'	0.3 24'	0.4 78'	0.4 00'	0.5 49'	0.5 39'	0.5 22'	0.5 79'		x2
0.6 08'	0.4 58'	0.5 46'	0.5 79'	0.6 58'	0.5 93'	0.5 08'	0.4 50'	0.6 04'	0.6 01'	0.6 08'	0.3 63'	0.4 64'	0.4 07'	0.5 36'	0.5 78'			x3
0.5 49'	0.5 02'	0.5 72'	0.5 78'	0.6 36'	0.6 03'	0.5 45'	0.5 11'	0.6 22'	0.5 15'	0.5 42'	0.6 48'	0.5 01'	0.5 58'	0.6 54'				x4
0.6 12'	0.4 83'	0.5 39'	0.4 00'	0.5 58'	0.5 80'	0.6 25'	0.7 08'	0.5 39'	0.5 22'	0.5 79'	0.4 10'	0.4 89'	0.5 02'					x5
0.6 58'	0.4 64'	0.3 63'	0.6 01'	0.4 57'	0.5 61'	0.6 03'	0.3 20'	0.5 30'	0.3 24'	0.4 78'	0.4 00'	0.5 49'						x6
0.4 83'	0.5 78'	0.5 08'	0.5 46'	0.3 63'	0.6 08'	0.4 07'	0.5 36'	0.5 78'	0.5 75'	0.4 83'	0.5 43'							x7
0.4 78'	0.4 00'	0.5 01'	0.4 78'	0.5 01'	0.5 58'	0.6 54'	0.5 08'	0.4 50'	0.6 04'	0.6 01'								x8

الإخ الكريم / الأخت الكريمة تحية واحترام

يقوم الباحث بإعداد بحث عن " اثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في تعظيم القيمة السوقية لاسهم عينة من المصارف في محافظة السلطانية " يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة في البحث، وهو يهدف إلى التوصل الى اثر تطبيق لائحة قواعد الحوكمة في تعظيم القيمة السوقية لاسهم المصارف، لذلك نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحث بأرقام القيمة من خلال وضع إشارة (/) على الإجابة التي ترونها ملائمة، كما يأمل الباحث أن تفي إجاباتكم وترفع من المستوى البحث العلمي.

يرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والحذية العلمية الفلقة.

شكراً لتعاونكم وحسن استجابتكم....

المشرف
الأستاذ الدكتور
سعود غثلي صبر

الباحث
طالب الماجستير
سامان حمه صالح نوري

العدد الأول: معلومات العامة

رجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (/)

1 الجنس:

ذكر أنثى

2 العمر:

أقل من 30 سنة من 31 إلى 40 سنة من 41 إلى 50 أكثر من 50 سنة

3 الموهل العلمي:

اعدادية بكالوريوس ماجستير دكتوراه غر ذلك

4 التخصصي العلمي:

إدارة أعمال علوم مالية ومصرفية محاسبة اقتصاد غر ذلك

0.6 25'	0.6 01'	0.5 15'	0.6 04'	0.6 03'	0.5 45'	0.5 11'	0.6 27'	0.6 58'	0.5 93'										x9
0.5 13'	0.5 46'	0.5 58'	0.5 36'	0.6 36'	0.6 22'	0.5 15'	0.5 42'	0.6 48'											x10
0.4 64'	0.5 78'	0.5 49'	0.4 95'	0.4 64'	0.3 63'	0.6 08'	0.5 36'												x11
0.5 30'	0.5 75'	0.6 12'	0.3 20'	0.5 43'	0.5 75'	0.4 83'													x12
0.5 13'	0.3 24'	0.6 58'	0.4 50'	0.5 80'	0.6 25'														x13
0.4 44'	0.5 80'	0.5 61'	0.4 07'	0.4 91'															x14
0.5 22'	0.4 78'	0.5 30'	0.4 57'																x15
0.4 07'	0.6 04'	0.5 45'																	x16
0.4 57'	0.5 45'																		x17
0.5 20'																			x18
																			t

5. المنصب الوظيفي:

مدير المصرف، عضو مجلس إدارة، موظف، مدقق داخلي .

مدير مالي - مستشار مالي، مدير إدارة مخاطر - تدقيق - اس
 غير ذلك

6. الخبرة العملية:

أقل من 5 سنوات، من 6 سنوات وأقل من 10، من 10 سنوات وأقل من 15،

من 15 سنة وأقل من 20، من 20 سنة فأكثر

القسم الثاني:

فيما يلي مجموعة من الجبارات الخاصة بعمادى الحوكمة، يرجى التكرم باختيار الإجابة العنصرية بعدد اءتها بعدابة.

المحور الثالث: مدى تنفيذ مبادئ الإفصاح والشفافية					
الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق في	محايد	معارض بشدة
1	يتم نشر الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير منفق الحسابات وخالصه وفيه عنها قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت مناسب.				
2	التزام أعضاء مجلس الإدارة بتقديم قرآن خطي بما يمتلكون هم وعائلاتهم من حصص من اسهم المصرف والمصارف الأخرى.				
3	يخول مجلس الإدارة بصلاحيته تشريع القوانين بما لا يتناقض مع المصلحة العامة للمصرف.				
4	يتم تدقيق الحسابات السنوية من قبل منفق خارجي مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للجمعية العمومية.				
5	توفير قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة مناسبة.				

المحور الرابع: مدى تحمل المدير و أعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم					
الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق في	محايد	معارض بشدة
1	يعمل أعضاء مجلس الإدارة الفصل ما في وسعهم للتفويض والمحافظة على مصلحة المصرف والمساهمين.				
2	جمع المساهمين الصغار والكبار مسؤولون أمام أعضاء مجلس الإدارة.				
3	التزام مجلس الإدارة بتطبيق كافة القوانين والعمل لمصلحة جميع الأطراف ذات العلاقة.				
4	ينفذ أعضاء مجلس الإدارة واجباتهم على الكمال وجه وقدمتهم على تقييم أداء المصرف بشكل علمي.				
5	التزام أعضاء مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة المصرفية يسمح لجمع متداولي سهم المصرف من الحصول على معلومات متصلة مما يحقق القيمة العادلة للسهم.				

المحور الخامس: مدى المحافظة على حقوق المساهمين					
الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق في	محايد	معارض بشدة
1	يتم تسجيل (نقل) ملكية الأسهم بين المساهمين بأسلوب آمن وسهل .				
2	المساهمون يستطيعون الحصول على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصرف بشكل فصلي.				
3	يتم اءام كافة المساهمين عن مواعيد لاجتماعات الجمعية العمومية ومكانها وزمانها بوقت مناسب قبل الاجتماع.				
4	يحق لكل عضو في الجمعية العمومية توجيه سؤال الى المدير وأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة في المصرف.				
5	التزام أعضاء مجلس الإدارة بقواعد الحوكمة المصرفية يوفر الحماية للمساهمين الصغار ما يسمح على توسيع المشاركة في تأسيس المزيد من الشركات المساهمة الجديدة.				

المحور الأول: مدى تطبيق قواعد الحوكمة					
الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق في	محايد	معارض بشدة
1	يؤدي الالتزام الكبير بالتشريعات والقوانين والأنظمة الى التصهيد لتطبيق قواعد حوكمة في المصرف.				
2	وضوح التشريعات والقوانين والأنظمة وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات يؤدي الى تحقيق العدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمصارف.				
3	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية المصرفية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة بواجبها بطريقة موضوعية وبنهية عالية.				
4	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في تعزيز قيمة المصرف في سوق الأوراق المالية.				
5	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في عكس قيمة السهم الحقيقية للمصارف.				

المحور الثاني: مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الأطراف الخارجية المتعامله معها					
الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق في	محايد	معارض بشدة
1	إدارة المصرف متفونة بشكل فعال مع أصحاب المصالح الخارجية.				
2	تتبع إدارة المصرف بالأحد بتفصيلهم التي تصبأ في تصن أدله.				
3	تتبع إدارة المصرف بتوفير المعلومات للشبلة لأصحاب المصالح بشكل فصلي ووقت مناسب.				
4	يكن لأصحاب المصالح الاتصال بالمسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة بحرية.				
5	توفر المصرف خدمة لأصحاب المصالح (الناوئق) والمقرضين) من الأصار والأفانس.				

6					تعكس مدى نجاح أو فشل المصرف في إدارة الثمان الذي محوّلته.
7					أهمت حصة بنديته بين الأرباح المحسنة المنفعة من قبل المصرف القيمة السوقية للسهم، كون الأخيرة تساهم في زيادة أو انخفاض الحصة المالية للمودعين.
8					تعكس أهمية التوجه لتسييم ذات أهمية كبيرة للمصرف الأخرى كونها تعكس مدى نجاح أو فشل أداء التزاماته تجاه المصارف الأخرى الآتية له.
9					تعكس أهمية التوجه لتسييم المصارف في توجه أو التمتع بجزء المصرف القروض مع المصارف الأخرى والأطراف الخارجة على أسطر القائدة والكثف وغيرها.
10					تعكس أهمية التوجه لتسييم بنصرخص توجبها بعض نجاح أو فشل المصرف في أداء التزاماته تجاههم.
11					تعكس أهمية التوجه لتسييم بنصرخص توجبها نجاح أو فشل المساهمين الصغار الذين يمتلكون موارد مالية محدودة في تعظيمها.
12					تساهم أهمية التوجه لتسييم البنود والخصومات في السيطرة على التلاعب بالبيانات التي تؤثر في القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية.
13					تعكس أهمية التوجه لتسييم جودة الأرباح والبيانات والمعلومات المفصح عنها من قبل المصرف.
14					تعكس أهمية التوجه لتسييم مدى تلبية أو عدم تلبية المصرف.
15					تعكس أهمية التوجه لتسييم مدى العدالة أو عدم العدالة التي يتعامل بها المصرف مع المساهمين.
16					تعكس أهمية التوجه لتسييم مدى تلبية أو عدم تلبية المصرف في المحافظة على حقوق المساهمين.
17					تدعم ذات أهمية التوجه لتسييم المصارف بوجه من أهمية الحقيقة فإن ذلك يمكن نة الإفصاح والشفافية التي تنتج بها المصرف.
18					تساهم عدم تطوّر الإدارة المتبع من قبل المصارف في استغلال جهود ادارته في تحقيق أعلى أداء له مما يمكن إجمالاً على القيمة السوقية.

المحور السادس : مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين					
الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق في	محايد	معارض بشدة
1	يساوى جميع المساهمين في حقوق التصويت بشكل عادل مع احتفاظ المصرف بسجل يتضمن كافة أسماء المساهمين.				
2	يتمتع المساهمين الصغار بحصانة من سيطرة المساهمين الكبار ومساواة مع مالكي الأسهم الطبيعيين والمعويين.				
3	الزام المدرء و اعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن تعاملاتهم بالسهم المصرف.				
4	استقلال الذمة المالية للمصرف والمساهم لإحتل أي خساره الا في حدود مساهمته.				
5	الزام اعضاء مجلس الإدارة بقواعد الحوكمة المصرفية بمنع اثر ائهم على حساب المساهمين الصغار ويوفر المعاملة العادلة لهم.				

القسم الثالث:

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بتعظيم القيمة السوقية، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد في أمتها بجدلية.

المحور الأول : مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية					
الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق في	محايد	معارض بشدة
1	تساهم القيمة السوقية للسهم في زيادة الثقة بالمصرف.				
2	تتمكن القيمة السوقية لسعر السهم تقابل جميع العوامل الداخلية والخارجية.				
3	تعد القيمة السوقية للسهم ذات أهمية للمساهمين كونها تؤثر فيما يسمى تعظيم الثروة للمساهمين.				
4	يساهم الاعلان عن توزيع الأرباح في زيادة القيمة السوقية				
5	تقود عمليات الرسكلة الى زيادة القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية.				